

وهذا الوضع الذى عايشه المجتمع العربى بكل تناقضاته هو الذى فرض أيضاً التسليم بالألا تخضع فكرة العمل الإعلامى العربى بغير الدراسة الواسعة الشاملة التى تعكف عليها النوعيات المتباينة من أصحاب الأفكار المتعددة ، على أساس أن هذه الدراسة متى استكملت كل جوانبها وتأكدت النيات الخالصة فإن إطلاق المشروع يجب أن يكون محاطاً بكل الضمانات التى تضمن نجاحه وتحصنه من الهزات والتدخلات ، وإلا أضيف إلى أسباب فشل المجتمع العربى فى تصحيح مساره وكيانه ، سبب جوهري يفرض عليه أن يظل حاله كما كان فى الماضى ، وكما هو فى الحاضر : صورة قبيحة مشوهة .

ولقد كان القارئ العربى ، فى خارج عالمنا أو فى داخله - حتى هذه الفترة - يعيش فى بأس صارخ متزايد من الواقع الذى عليه إعلامه . ففى داخل كل بلد عربى صحافة فقدت ثقة شعوبها لأنها تمثل النظم الحاكمة ولا تعبر فى قليل أو كثير عن رغبات الجماهير ، ولا تقدم لها من « المعلومات » الصادقة ، أو الكاذبة ، إلا ما تأذن به هذه النظم فالصحافة عاجزة عن إطلاق سراح الحقيقة إلا بالقدر الذى يراه الحكام ، وهى مقيدة فيما تطرحه من آراء على أساس أن رأى هو ما يراه الحكام ، وهى مشلولة عن مسايرة الفكر الحديث وإن كانت مطلقة السراح والقدرة على إستخدام كل مستحدث من آلات لا تنطق وإنما تطبع الكلام الذى أباحه الرقيب ، وإن كانت تعطى الصحف والمجلات العربية رونقاً وشكلاً وألواناً تخفى وراءها الحقيقة المؤلمة وهى أن الكلمة التى تطبعها لا تطعم لها .

ثم جاءت مرحلة هجرة بعض العاملين فى المهنة إلى خارج البلاد العربية تحت ستار أن هذه الهجرة قد تسمح بالإفراج عن الحقيقة ومخاطبة شعوبهم من على البعد متجاهلين - عن عمد أو غير عمد - أن النظم القادرة على حبس هذه الحقيقة فى الداخل تملك القدرات التى لا حد لها على منع تداول هذه الحقيقة فى داخل البلاد ، أو إستخدام طاقاتها المالية - التى لا حدود لها - لتحويل هذه الصحف المهاجرة إلى أدوات ناطقة بما تريد .

لم تكن الصحف المهاجرة مشكلة بالنسبة للنظم الحاكمة ، فهى إما مستعدة لأن تباع للبعض منها ، وأما أن تمنع وتصادر ولا تصل إلى القارئ إذا - مادتها مالا يرضى مزاج الحاكم ، ولقد كانت قوانين المطبوعات فى البلاد العربية قادرة على التحكم فى الرأى والخبر تحت ستار صيانة أمن الدولة الداخلى ، وكانت الرقابة على كل ما هو مطبوع فى الخارج - سواء أكان عربياً أم أجنبياً - دقيقة إلى حد أن الصحيفة التى كان يسمح بتداولها تنزل إلى السوق بعد أن تكون مادتها الإخبارية قد أمرت - عديمة القيمة ، فالقاعدة أن كل خبر يمضى عليه فى الحبس بضع ساعات يصبح تافهاً ، فما بالك إذا كان الحبس يستمر أياماً ؟ .

بل أن الرقابة لم تكن مقصورة على الصحف وحدها ، بل إنها كانت تمتد إلى الكتب والمطبوعات الأخرى ، وكان رجل الجمر يكيفح حقائق الوافدين والعائدين ، لا يبتأ عن مخدرات وإنما يبحث عن الكتب ، فهو يصادر ما يصادفه منها إلى أن تعرض على الرقيب